جمعية العلوم الاقتصادية السورية



ص.ب 2979 ـ فاكس 2325462
هاتف 2324427 ـ 2325461 ـ دمشق
موقع الجمعية على الانترنت
http://WWW.syrianeconomy.com/

ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون

حول

«الاقتصاد السوري ـ وآفاق المستقبل»

دمشق 2010/1/5 - 2010/5/25

4

26/1/2010

الوضع الزراعي في المنطقة الشرقية

خضر المحيسن
رئيس اتحاد الفلاحين بالحسكة

الوضع الزراعي في المنطقة الشرقية

خضر المحيسن ــ رئيس اتحاد الفلاحين بالحسكة

بداية أرحب بكم جميعاً وأتوجه بالتحية والتقدير لهذا الحضور الكريم والشكر الجزيل لجمعية العلوم الاقتصادية والمركز الثقافي العربي بالمزة على هذه الدعوة التي أتاحت لي أن أشارك بهذه الندوة التي تتناول واقع المنطقة الشرقية اجتماعياً وعمرانياً والوقوف على موضوع الجفاف وأزمة المياه وأيضاً موضوع اليوم الذي يتناول الوضع الزراعي في المنطقة الشرقية .

وإذا كان من المفيد التذكير في البداية أنه على أرض سورية نشأت أهم الحضارات التي قدمت للإنسانية العلم والمعرفة ، وعلى ضفاف أنهارها قامت أولى المجتمعات الزراعية المستقرة ، و ما تزال سوريا إلى يومنا هذا رمزاً للخصب والعطاء . وما تزال خطى التقدم والتطور فيها متسارعة في سبيل حاضر زاهر وغدٍ مشرق ..

وكما يعلم الجميع ووفقاً للمعطيات والوقائع التاريخية للنشاط الزراعي أنه بعيد الاستقلال ورث القطر اقتصاداً هشاً تميز بالعفوية وعدم الاستقرار والتأثر بالعوامل الخارجية حتى قيام ثورة الثامن من آذار حيث باشرت الدولة بالتخطيط وتوجيه النشاط الاقتصادي ومنه الاقتصاد الزراعي والعمل على بناء اقتصاد متوازن والنهوض بالمستوى التنموي الاقتصادي والاجتماعي للريف إلا أنه بعد قيام الحركة التصحيحية التي قادها القائد الخالد حافظ الأسد أصبحت تنمية الإنتاج الزراعي وتحقيق الاستفادة من الموارد الزراعية من الأهداف التنموية الإستراتيجية .

وإذا كان هذا التطور قد شمل مختلف ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن القطاع الزراعي يحتل مكاناً بارزاً في سلم أولويات خطط وبرامج التنمية الشاملة .

إلا إنني اليوم إذ أتحدث في هذه الندوة مع رفاقي وزملائي فلست متحدثاً من موقع المحاضر أو الباحث العلمي وإنما جئت ملبياً الدعوة بكل سرور منطلقاً من دور المنظمة الفلاحية وحرصها على الشراكة الحقيقية في تحمل

مسؤوليات العمل قي النشاط الزراعي إضافة إلى أن ما أقدمه من قراءة لواقع الحال هو بالتأكيد لسان حال الأخوة الفلاحين .

تقع أراضي المحافظات الشرقية ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة حيث تتميز بالتنوع الزراعي ابتداءً من المنطقة شبه الرطبة في أقصى الشمال الشرقي على نهر دجلة وإنتهاءً بالمناطق الجافة قليلة الأمطار (البادية) وتحتوي هذه المنطقة على ثلاثة أنهار

(دجلة ــ الخابور ــ الفرات) أقيم على نهرين منها عدد من المشاريع المروية وتتميز هذه المناطق بتوفر اليد العاملة وبأجور مقبولة (لأن أغلب السكان يعملون في الزراعة لأنه النشاط الاقتصادي الرئيسي في هذه المناطق)

.

وتساهم المحافظات الشرقية والتي تضم ــ الحسكة – دير الزور – الرقة في تأمين معظم حاجة القطر العربي السوري من أهم المحاصيل وخاصة المحاصيل الإستراتيجية و تشكل الأراضي الزراعية القابلة للاستثمار في المحافظات الثلاث نسبة قدرها 42.5% من إجمالي مساحة الأراضي المستثمرة في سورية .

وتقع المحافظات الثلاث في أقصى الشمال الشرقي من القطر العربي السوري وتبلغ مساحتها الإجمالية القابلة للاستثمار / 2317132 / هــ من أصل كامل المساحة المستثمرة بالقطر العربي السوري والبالغة /5449980 / هــ وهي تشكل نسبة قدرها 42.5% .

واقع الحال والتحديات التي تواجه النشاط الزراعي :

الأمر الذي نريد التأكيد عليه في هذه الندوة هو أن عوامل عديدة تسهم في تطوير وتحديث العمل الزراعي ولا يقتصر الأمر على تأمين مستلزمات الإنتاج أو تسهيل الإجراءات المتعلقة بالتسويق .. المسألة ترتبط بآلية العمل وأساليب الأداء و منهجية العمل والعوامل المؤثرة في تطوير هذه المنهجية . والمسألة هنا تتعلق بمدى توفر الكفاءة والخبرة في إدارة العمل الزراعي والتعاون مع الفلاحين لنجاح وتطوير العمل باستمرار .

ونحاول هنا من خلال استعراض المعطيات المتاحة الوقوف عند بعض التحديات التي تواجه الزراعة والمثال من محافظة الحسكة .

أما بالنسبة لمحافظة الحسكة بشكل خاص باعتبارها العاصمة الزراعية كما وصفها السيد الرئيس بشار الأسد .

تقع في أقصى الشمال الشرقي من القطر العربي السوري وتبلغ مساحة المحافظة /23,33359كم2/ أي مايعادل /2333359/ هكتار وتتميز أراضيا بطبوغرافية قليلة التعقد حيث السهول الواسعة باستثناء المناطق الجبلية مثل جبل عبد العزيز بالإضافة إلى بعض الهضاب والمرتفعات في منطقة المالكية

وتقسم المحافظة إلى خمس مناطق استقرار تضفي على المحافظة التنوع البيئي وينعكس عنه التنوع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وبلغ عدد القرى في المحافظة 2586 قرية وموزعة على المناطق الإدارية الخمس (الحسكة – القامشلي – رأس العين– المالكية – الشدادي) وتشكل البادية 21 % من إجمالي مساحة المحافظة ويتواجد فيها خمسة تجمعات سكانية (عبدان – ابوفاس – هداج شرقي – هداج غربي – وتجمع يسمى خارج التجمعات)

وقد وصلت قيمة الإنتاج المحلي للقطاع الزراعي بالمحافظة بالأسعار الجارية 26.819.6 مليون ليرة سورية لعام 2008 وبلغت قيمة مستلزمات الإنتاج للعمل الزراعي 22.260.6 مليون ليرة سورية وبذلك يكون الناتج المحلي الإجمالي 4559 مليون ليرة سورية ويعود سبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة إلى الجفاف وقلة الهطولات المطرية التي سادت المحافظة لنفس العام .

بينما كانت قيمة الإنتاج الإجمالي لعام 2007 / 48581.5 مليون ليرة سورية وقيمة المستلزمات الإجمالية لقطاع الزراعة 22596 مليون ليرة سورية وبذلك وصلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 25985.5 مليون ليرة سورية .

وتعد محافظة الحسكة من المناطق ذات المصادر المائية المحدودة لكونها تعتمد بشكل رئيسي في زراعتها على الهطولات المطرية المتذبذبة من موسم إلى آخر والمتأثرة بالظروف المناخية التي تسود المنطقة حيث تعتبر الهطولات المطرية من أكثر المصادر الرئيسة التي يعتمد عليها في زراعة القسم الأكبر من المساحة وتقدر بحوالي / 67 % / من المساحة المزروعة فعلاً في المحافظة.

تتميز الهطولات المطرية في المحافظة بتذبذبها من موسم إلى آخر ، حيث من الممكن أن تكون الفروق كبيرة بين مجموع الهطول السنوي بين سنة وأخرى للسنوات المرصودة إضافة إلى تفاوت الهطول خلال الموسم الواحد من منطقة إلى أخرى .

ونتيجة جفاف نهر الخابور والظروف الجوية من جفاف وقلة الهطولات المطرية والتي انعكست سلباً على الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني . بدأت هجرة سكان المحافظة إلى المحافظات الداخلية (ريف دمشق – درعا – حمص) إضافة إلى الهجرة إلى لبنان الشقيق بقصد العمل . حتى وصلت نسبة المهاجرين إلى مجموع سكان المحافظة في منطقتي الاستقرار الرابعة والخامسة إلى /30%/ لعام 2007 ونظراً لظروف الجفاف والهطولات المطرية المعروفة سنة كاملة استمرت الهجرة حيث وصلت إلى /38%/ .

ومن أهم أسباب الهجرة :

1– جفاف نهر الخابور ونهر الجغجغ حيث بدأت الحياة على نهري الخابور والجغجغ قبل أكثر من /5000/ سنة وخلال فترة قصيرة فوجئ السكان على ضفتي الأنهر بانعدام الحياة لعدم توفر مياه للشرب و سقاية المزروعات وانعكس ذلك على العمل في القطاع الزراعي والإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي وأدى ذلك إلى انخفاض الدخل الفردي للمواطن بشكل حاد وانخفاض مستوى المعيشة للمواطنين .

2– انخفاض مناسيب المياه الجوفية للآبار وخروج مساحات واسعة من الاستثمار الزراعي المروي وجفاف عدد من الآبار المستثمرة زراعياً . وكان سبب انخفاض مناسيب المياه الجوفية وجفاف بعض الآبار بسبب الجفاف وقلة الهطولات المطرية . وخاصة في مناطق الاستقرار الرابعة والخامسة .

3– عدم توفر فرص عمل وذلك نظراً للظروف الجوية والجفاف وقلة الهطولات المطرية انعكست على العمل الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وأدى ذلك إلى عدم توفر فرص عمل في المحافظة وخاصة في منطقتي الاستقرار الرابعة والخامسة .

وبتاريخ 17/ 6/ 2009 حضرت إلى المحافظة لجنة وزارية بتوجيه كريم من السيد الرئيس بشار الأسد برئاسة السيد وزير الزراعة و الإصلاح الزراعي وعدد من الوزراء والمسؤولين للوقوف على واقع الحال وآثار الجفاف . وعقدت عدة اجتماعات مع مسؤولي المحافظة وقامت بزيارات ميدانية لمختلف مناطق المحافظة المتضررة

وشخصت كافة الأسباب . وصدرت قرارات هامة واتخذت بعض الإجراءات منها منح مساعدة غذائية عاجلة للأسر المتضررة كل شهرين على شكل سلة غذائية وجدولة ديون الأخوة الفلاحين العائدة للمصرف الزراعي التعاوني لغاية الموسم الزراعي 2008-2009 سبع سنوات للقروض المستجرة على الزراعات المروية وعشر سنوات للقروض المستجرة على الزراعات البعلية . و إعفاء الفلاحين الذين يستثمرون مساحات من أراضي أملاك الدولة البعلية في محافظة الحسكة من الأجور العقدية وأجور المثل المترتبة عليهم للموسم 2008-2009 . وشملت القرارات والإجراءات مختلف القطاعات التربوية والاقتصادية والخدمية .

الحلول والمقترحات :

1- الإسراع بتنفيذ مشروع جر مياه نهر دجلة إلى المحافظة ونهر الجغجغ الذي جف أيضاً من شأنه أن يحسن التوازن المائي وإدخال مساحات زراعية مروية جديدة للاستثمار . .

2 ـ نظراً للحاجة الضرورية للمياه الزراعية ومياه الشرب على ضفتي نهر الخابور بعد جفافه إعادة الحياة الطبيعية البيئية لهذا الشريان الحيوي للمحافظة , لا بد من انجاز مشروع ري لإيصال المياه من نهر الفرات إلى مجرى نهر الخابور وخاصة في المنطقة الجنوبية والتي تشمل منطقة الشدادي وناحيتي ومركدة والعريشة , أي منطقة الاستقرار الخامسة / البادية / وتجديد الحياة على ضفاف النهر والتوسع في المساحات المروية في المحافظة وتأمين مياه الشرب للمواطنين .

3 ـ استخدام تقنيات الري الحديث لتقليل استهلاك المياه الزراعية وإيلاء الأولوية لإدخال استخدامات وتقنيات الري الحديث لترشيد المياه في المحافظة , وقد عملت الدولة على إحداث صندوق تمويل المشروع الوطني للري الحديث بالمرسوم التشريعي / رقم 91/ لعام 2005/ والمتضمن إلزامية التمويل للري الحديث على كافة المساحات المروية على الآبار الارتوازية المرخصة وشبكات الري الحكومية المضغوطة , وتأمين جزء من مستلزمات الشبكة عن طريق عقود شراء داخلية وخارجية .

4 ـ تأمين الأعلاف اللازمة للثروة الحيوانية وبأسعار تشجيعية ومنح مجانية : من خلال تأثر الثروة الحيوانية بالجفاف فقد انخفضت أعداد الأغنام بنسبة / 45% / وبنسب أقل لباقي أنواع الثروة الحيوانية نتيجة لعدم توزيع الأعلاف للقطيع وارتفاع أسعاره في السوق المحلية , علماً بأن فرع المؤسسة للأعلاف يقدم مقننات علفية , ولكن هذا المقنن هو جزء من الاحتياج , ولتخفيف الضرر على الثروة الحيوانية وإعادة أعدادها إلى السابق وزيادتها لا بد من توفير كميات الأعلاف اللازمة للمربين وخاصة في سنوات الجفاف لعدم توفر المراعي لها وفتح محميات في البادية لقطعان الأغنام حسب الحمولة الرعوية المناسبة , وبأسعار تشجيعية ومنح مجانية .

وختاماً أجدد تحيتي وتقديري للجميع وقد مررت ربما بأسرع مما هو متوقع على بعض الأمور المتعلقة بالنشاط الزراعي رغبة مني بأن تكون هذه النقاط و الأفكار مفاتيح للحوار حول واقع ومستقبل الزراعة في المنطقة الشرقية لتكون على الدوام دعامة أساسية لاقتصادنا الوطني .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .